

## معطيات العودة للدين في الفكر الحدائى

2017-08-15 عادل الصويى

صار الحدىث عن فشل المشارىع الفكرىة والفلسفىة الداعىة لـ (علمنة) المآآمعآت عبر إآصآء القىم الدىنىة حدىثآ صرىحآ واذآآ، بعد التصادم المفاهىمى والفكرى بىن الأقطاب الداعىة لهذا المآروع من لىبرالىن وىسارىن ومآولة فرض أآقىة هذا الطرف على الآخر لحد أن آخذ التصادم أبعادآ لاعلاقة لها بالمعرفة والآوار.

وإذا كانت تلك المشارىع ظهرت كرد فعل على الممارسات الكنسىة التى ولدت ردود افعال عكسىة وبسببها انطلقت مقولة (كارل ماركس) الشهىر: (الدىن أفىون الشعب) ولىس الشعوب كما هو شائع، ووجدت لها رواجآ انفعالىآ فى بدآىة الأمر؛ فإنها اصطدمت بآدار يصعب آآراقه فى مآآمعآتنا العربىة والإسلامىة، آىآ أظهرت الكآىر من استطلاعات الرآى العالمىة، أن الدول العربىة والإسلامىة ومآآمعآتها من أكثر المآآمعآت تدىنآ فى العالم، وإن الدىن آاضر فىها وبممارساتها الآىآىة المآآلفة بشكل قوى وكآىف.

وىرى (فهىمى آدعان) أن العرب كانوا يشكون من (ألف علة وعلقة) باآآىن عن الآلاص، "والقائلون بالآلاص كآىرون برآم آساع قاعة الیأس والقنوط، بىد أننا نستطىع أن آىن ن فكر فى المسألة بقدر من العمق أن نآبىن المنظومات المآآبقىة التى آقدم وعودآ بالآلاص آرتد إلى ثلاث رآىسة:

المنظومة الأولى: هى التى ىآمآل أصحابها (دىن الإسلام)، بوجه من الوجوه وىآعلونه مبدآ لأىدىولوجىة الآلاص النهائى أو الآاسم

المنظومة الآنىة: هى تلك التى ىلهآ بها العلمانىون، والآآذون بها ىآمسكون بآزاحة دور الدىن من الشؤون العامة للمآآمع والدولة أو بـ (آىاد العقىدى والآلاقى)

المنظومة الآلآة: هى التى تؤكد أن الآلاص لاىمكن أن ىآآقق إلا بعملىة إصلاآ شامل آآآذ من

(الحرية) سبيلاً وحيداً للخروج من المأزق، أي أن الخلاص النهائي والحاسم يكمن في الليبرالية التي تريد أن تقترن بالديمقراطية"1

يبدو من المنظومة الثانية (العلمانية) أنها منظومة إقصائية وما حديثها عن (حياد) أخلاقي سوى قناع تم كشفه عبر التجارب المجتمعية الكثيرة التي تبنت العلمانية وظلت تتعاطى مع القيم الدينية الحاضرة بقوة في مجمل الفعاليات الحياتية حتى صار التبني العلماني حالة تناقض يشار إليها ببنان واضح خصوصاً مع بعض طروحات العلمانيين – يؤكدون أنهم صوت من الداخل الإسلامي – ومنهم (محمد أركون) الذي ينفي الفقه والاجتهاد عن الآخرين، عاداً نفسه الفقيه الأوحده، حتى مع عدم تبنيه لأي مسلك أو منهج، حيث يكرر أن التأكيدات الإسلامية على حقوق الإنسان، وحفظ الكرامة البشرية، ماهي إلا (منافسة محاكاتية)، وتقليد لمبادئ الثورة الفرنسية!

وهو بذلك يعبر الزمان والمنطق والعقل بقفزة تنظيرية واحدة؛ وكل ذلك من أجل نفي حقيقة القوانين الإلهية التي تنظم سير الموجودات، و التشديد على أن منشأها منشأ بشري خاضع لجدلية الثابت والمتغير، وكأنه يريد أن يبتكر علمانية تقصي الدين بإطار ديني بحيث يريد من الباحث الديني أن يتعود على سلخ القيم من المنهج ، وعدم التأثير بالدين كمعطى سماوي، وهو طرح لاينسجم مع (الحيادية) المفترضة للعلمانية؛ لأن الحيادية لاتعني مساواة الشيء بنقيضه، نعم، مكن التعرف على حقيقة الأشياء عبر دراسة نقائضها وحيثيات هذه النقائض، كما في قول الشاعر : " وبضدّها تتعارف الأشياءُ ". لكن الاجتهاد في عملية دمج مشوه بين المتناقضات، ثم ادعاء الحيادية في هذا بعد ذلك يبدو من الأمور التي أقل مايقال عنها أنها غير منطقية.

كما أنه (أركون) يعتقد بأن مهمة الباحث تكمن في (أشكلة problematisation ) الأفكار التي تنتج المعنى.

في المنظومة الثالثة، تحضر الليبرالية كخيار أخير للخلاص شريطة اقترانها بالديمقراطية، وهنا قد نستحضر بعض النماذج الليبرالية لبعض البلدان قبل فترة مايعرف بـ (الربيع العربي)، فهي حيث الأنظمة الليبرالية التي تتبنى (ظاهرياً) الديمقراطية، مايعني أن شرط المنظومة الثالثة أعلاه متحقق، لكن الذي حصل هو مزيد من الاضطرابات الاقتصادية والمعاشية لشعوب تلك البلدان التي

ثارت على هذه الديمقراطية الشكلية وأزاحت المتسلطين عليهم تحت يافطها.

وفي الحقيقة لم تكن ثورات (الربيع العربي) سبباً رئيساً في تقلص مساحة الليبرالية على الخريطة الفكرية؛ لأن ممهّدات كثيرة قبل هذا الفصل الربيعي الساخن قلصت من هذه المساحة، من أهمها افتقار الليبرالية إلى لغة خطاب متطور يعي مرحلته الزمنية وظرفه المكاني، مضافاً لها صدام الأنماط الفكرية بين بعضها البعض، أو محاولة متبني هذه الأنماط فرض وجودهم ورؤاهم بأية طريقة على حساب الآخر المختلف كالموقف اليساري الحاد تجاه السلطات السياسية الليبرالية، وبروز المفاهيم والسلوكيات الثورية، والممارسات الفوضوية، في مقابل نشوء أحزاب تتمظهر بمظهر الديمقراطية من بنيات مؤدلجة أعقبت الحرب العالمية الأولى التي أنتجت انهيار المركزية كثقافة، وانفراط عقد المفاهيم التقليدية عبر خطابات تبناها فلاسفة، وصولاً إلى آليات تستلهم مفهوم الحرية وتحوله إلى سلوك يوازي ما يتم التنظير له، هذه الآليات تتصدى للأحزاب التقليدية اليسارية ذي النزعة الماركسية التي ولدت ثقافات شمولية.

كما أن النظرة الفوقية لليبراليين للخصوصيات عكست تناقضاً بين التنظير والسلوك، هذه التناقضات والإختلالات في الخطاب والسلوك الليبرالي، نعتقد أنه أدى إلى ازدهار التطرف المضاد وانتعاشه وكأنه رد فعل تجاه التطرف الليبرالي.

هذا التطرف الديني المتمثل بالجماعات السلفية تمدد بشكل سريع حتى صارت له ظلاله المخيفة في أكثر بلدان العالم، وأحد أسباب نشوء التطرف المضاد، إرتفاع نسبة البطالة في البلدان التي تشدقت بمفاهيم الحرية وحقوق الإنسان.

إن المعطيات الإقصائية للمنظومة العلمانية، وأزمة الخطاب الواضح لمنظومة الليبراليين، تستدعي الركون إلى واقعية عودة الدين ليأخذ مكانه الطبيعي في الفكر المعاصر والحداثي، من خلال تبيان الرؤية الدينية وموقفها من التجديد والمعاصرة، بعد مراجعة الأفكار الإصلاحية التي انطلقت من المفكرين الإصلاحيين الدينيين الذين اعتمدوا السؤال المهم الذي طُرح في قرون ماضية: لماذا تقدم الغرب وتأخر المسلمون؟ مع التركيز على عدم اختصار الإسلام للحداثة بنمط فكري يرى أن الدول التي حباها الله بالموارد هي دول متقدمة على صعيد العمران – مثلاً – ، بل نريد أن تكون حداثتنا

منطلقة من العقل والأفكار التنويرية، وليس فقط من خلال المردودات الاقتصادية لهذه الموارد.

-----  
1: فهمي جدعان، في الخلاص النهائي، مقال في وعود الإسلاميين والعلمانيين والليبراليين ص 19